



Distr.: General
17 January 2013

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الرابعة والعشرون

نيروبي، ١٥-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الرابعة
والعشرين لمجلس الإدارة

حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة: التنمية
الحضرية المستدامة: دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة
بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني
ورقة موضوعية مقدمة من المدير التنفيذي

موجز

تهدف هذه الورقة إلى تيسير المناقشات أثناء الجلسة الرفيعة المستوى للدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة. ومن المنتظر أن يقوم ممثلو الحكومات والسلطات المحلية وغيرهم من الشركاء في جدول أعمال الموئل بمناقشة دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والبعد الجنساني. وعلاوة على توفير المزيد من التوجيه بشأن واحدة من الأولويات الرئيسية لبرنامج عمل موئل الأمم المتحدة، سيشكل الحوار منتدى لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل بشأن إعادة تنشيط دور المدن في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وستساهم الورقة أيضاً في العملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث المزمع عقده في عام ٢٠١٦ و جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

ويعكس موضوع الحوار كما تناوله هذه الورقة إقرار موئل الأمم المتحدة بأهمية تعزيز المدن بوصفها محركات للتنمية الاقتصادية. ويتجلى هذا الإقرار على نحو أوضح في إدراج الاقتصاد الحضري كواحد من المجالات الموضوعية الجديدة في الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

وتتضمن الورقة الموضوعات الفرعية التالية:

- (أ) التحضر بوصفه قوة إيجابية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية؛
- (ب) دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع؛
- (ج) اقتصاد الشكل الحضري؛
- (د) تمويل التنمية الحضرية بواسطة الأراضي.

أولاً - مقدمة

١- يسود اليوم إقرار واسع النطاق بضرورة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة بغية التصدي للتحديات العالمية الحالية، ومنها تزايد الفقر، وانتشار عدم المساواة الاجتماعية، وتدهور البيئة، وتغير المناخ. وفي عالمنا الذي يشهد تحضراً متسارعاً، ويعيش اليوم أكثر من نصف سكانه في المدن، يتصدر موضوع التنمية الحضرية المستدامة قائمة الموضوعات المطروحة. ولا بد لنا من أن نتساءل كيف يمكننا أن نحسن مستوى معيشة المواطنين من الحضريين، وأن نكفل في الوقت نفسه أن تكون المناطق الحضرية مناطق منتجة من الناحية الاقتصادية، وشاملة من الناحية الاجتماعية، وسليمة من الناحية البيئية، لما فيه خير الأجيال الحاضرة والقادمة.

٢- ويشدد تقرير موئل الأمم المتحدة عن حالة مدن العالم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ على أن المدن ليست مجرد أمكنة يعيش فيها السكان وتجري فيها عمليات إنتاج السلع والخدمات، بل إن المدن، من خلال ديناميكياتها الداخلية، تعدّ محركات رئيسية للنمو والتنمية. فهي تولد الثروة والازدهار، وتُعد مراكز للابتكار والتحول، وهي تولد المضاعفات، وتيسر إعادة توزيع الأصول والفرص، كما تزيد الإنتاجية وتساهم في تحقيق توازن التنمية الإقليمية.

٣- بيد أن هذه السمات التجديدية للمدن ليست سمات عفوية، بل تحتاج إلى تطويع وتوجيه، وإلا فإن من المرجح أن يتولد عنها مواطن خلل خطيرة ونتائج خارجية سلبية. وتاريخ التنمية الحضرية حافل بتجارب لسياسات غير ملائمة أسفرت عن تكاثر الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، وعن تعطل البنى التحتية، وعن خدمات غير ملائمة، ووسائل غير مجدية لكسب العيش.

٤- وعلى الرغم من أن السمات المادية والتنظيمية للمدن تحتل المكانة الأبرز، فإن المدن في جوهرها هي بنى اجتماعية يتجلى فيها سعي الإنسان إلى تعزيز قدراته والارتقاء برفاهه إلى أعلى مستوى ممكن. ويتجمع الناس في المدن لتطويع القدرات التي توفرها الكثافة والتجمع، ولتحقيق تطلعاتهم وأحلامهم بالإضافة إلى تلبية احتياجاتهم وتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس. وتشكل الدرجة التي يمكن بها للمدن أن تعزز الشمولية في الحصول على المنافع والفرص لكل المجموعات الاجتماعية عاملاً هاماً لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٥- وقد فشلت النماذج التقليدية للتنمية الحضرية فشلاً ذريعاً في توفير الفرص الاقتصادية للجميع. ويندرج الشباب والنساء والأشخاص من ذوي الإعاقة في عداد المجموعات الاجتماعية التي لم تحقق أداء جيداً في الكثير من المدن. وكان هناك على الدوام حواجز وعوائق تنظيمية حالت دون حصول هذه المجموعات الاجتماعية على الفرصة لاستخدام إمكاناتها على نحو كامل، وجعلت منهم في كثير من الأحيان مجموعات ضعيفة ضمن المجتمع بنطاقه الأوسع.

٦- وفي هذه الظروف التي أصبحت فيها المراكز الحضرية الموئل السائد للبشرية، لا بد من التشديد على ضرورة توسيع نطاق الفرص المتاحة لتشمل الشباب، ومعالجة التبعات الجنسانية للتنمية على وجه السرعة. ومما يزيد من ضرورة وعجالة هذا الأمر، وفقاً للوارد أعلاه، حقيقة مفادها أن المدن تضطلع بدور استراتيجي في توجيه التنمية العالمية وفي تعزيز الرفاه بصورة عامة. وفي هذا السياق يشكل الدور الذي يضطلع به الشباب، ووضع المرأة في إطار العلاقات الجنسانية السائدة، محركين هامين للتنمية المستدامة.

فالشباب والنساء، بأعدادهم الكبيرة، يتمتعون بالقدرة على توفير الدفع اللازم للتنمية، ويمكنهم تسريع زخم التغيير والتحول إذا تم استخدامهم، وحين يتم استخدامهم، على النحو الملائم. وبالتالي لا بد من بذل جميع الجهود في المواقع الحضرية لتحسين الفرص الاقتصادية للجميع، وللشباب والنساء على نحو خاص. والواقع أن عدم تطويع هذه القوة الخارقة بالكامل إنما يشكل مؤشراً على وجود تشوهات هيكلية خطيرة.

٧ - وتهدف هذه الورقة إلى تقصي دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع، لا سيما للشباب والنساء، في إطار جنساني. وتستمد ركيزتها من جدول أعمال الموئل وما تبعه من قرارات ومبادرات. وتقوم على فرضية رئيسية مفادها أن السياسات الفعالة تشكل الأساس لإيجاد فرص اقتصادية عادلة لجميع سكان المدن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات ملائمة لتنظيم التخطيط الحضري، والاستثمارات في المساكن والبنى التحتية والخدمات، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتمويل التنمية الحضرية. وتشكل هذه الورقة عنصراً يستنار به في معالجة المواضيع التي ستتناولها جلسات الحوار الأربع التي ستعقد إبان اجتماع مجلس الإدارة.

ثانياً - الولاية

٨ - أقرت الحكومات، في جدول أعمال الموئل، بأن الاقتصادات الحضرية تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التحول والتنمية الاقتصادية، وأن القضاء على الفقر يتطلب توافر جملة عوامل، من بينها السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة الرامية إلى إيجاد فرص العمل وتوفير الوصول إلى الفرص الاقتصادية على نحو عادل وشامل. وفي الفقرات ١٥٨-١٦١ من جدول الأعمال، تم حث الحكومات على اتخاذ خطوات عدة، من بينها إعداد وتنفيذ السياسات المالية التي تحفز مجموعة واسعة من فرص العمل في المناطق الحضرية؛ ومساعدة مشاريع القطاع غير الرسمي على زيادة إنتاجيتها، وتشجيع المعاملة العادلة في القطاع غير الرسمي. وفي الفقرة ١١٩، تُشجع الحكومات على تعزيز السياسات الاقتصادية التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على عمالة المرأة ودخلها في كل من القطاعين النظامي وغير النظامي، واعتماد تدابير محددة لمعالجة بطالة المرأة، وبخاصة البطالة الطويلة الأجل. ويشجع الهدف الإنمائي الأول للألفية (الغاية ١ باء) الحكومات على تعزيز حصول النساء والرجال والشباب على فرص العمل الكريم.

٩ - وفي الفقرات ١٣ و ٣٣ و ٤٥ و ١٢٠ من جدول أعمال الموئل، تم تشجيع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على القيام بعدة أمور، وأشير على نحو خاص إلى العمل مع الشباب لتنمية المستوطنات البشرية في إطار شراكة، وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات بغية تحسين سبل المعيشة الحضرية والمساهمة في تكوين مستوطنات بشرية مستدامة. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، تعهدت الحكومات أيضاً بالترويج لنهج متكامل للتخطيط لمدن ومستوطنات بشرية مستدامة وبنائها، وإيجاد فرص عمل لائقة (الفقرة ١٣٥).

١٠ - وفي الفقرة ٧٦ من جدول أعمال الموئل، جرى تشجيع الحكومات على تطبيق آليات شفافة وشاملة وعادلة للحوافز المالية، حسب الاقتضاء، لحفز استخدام الأراضي على نحو سليم بيئياً بكفاءة ويسر، واستغلال الضرائب على الأراضي وغيرها من أشكال الضرائب في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتوفير السلطات المحلية للخدمات. وطلب إلى الحكومات أيضاً أن تنظر في اعتماد أدوات مبتكرة للاحتفاظ بمكاسب الأراضي واستعادة الاستثمارات العامة.

١١ - وفي القرار ٧/٢٠ الصادر في عام ٢٠٠٥، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى الحكومات والسلطات المحلية أن تشرك النساء في صنع القرارات على جميع مستويات الحكومة، وأن تشجع على تعميم البعد الجنساني في مجال الحوكمة المحلية، بما في ذلك تخصيص الموارد وتقديم الخدمات الأساسية، لا سيما الماء والصرف الصحي. وفي القرار ٧/٢٢ الصادر في عام ٢٠٠٩، طلب مجلس الإدارة إلى المديرية التنفيذية أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المساواة بين الجنسين التي تعهد فيها برنامج الموئل وشركائه بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق التنمية الحضرية المستدامة.

١٢ - وتوخياً لتعزيز العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن الشباب الحضريين، طلب مجلس الإدارة إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في قراره ٦/٢١ الصادر في عام ٢٠٠٧، أن ينشئ صندوق فرص للتنمية التي يقودها الشباب الحضري. ويتمثل الغرض من هذا الصندوق في دعم المبادرات التي يقودها الشباب لتنفيذ جدول أعمال الموئل، بما في ذلك تيسير التدريب المهني وتوفير الآليات الإئتمانية لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة وتوفير فرص العمل بالتعاون مع القطاع الخاص وسائر هيئات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة.

١٣ - ومؤخراً شمل مشروع الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، الذي أقرته لجنة الممثلين الدائمين في شهر آب/أغسطس ٢٠١٢ بانتظار موافقة مجلس الإدارة عليه في دورته الرابعة والعشرين، مجال الاقتصاد الحضري كواحد من مجالات تركيز الخطة المذكورة، وشدد على المساعدة في إيجاد فرص العمل وسبل المعيشة الحضرية اللائقة، لا سيما للشباب والنساء.

١٤ - وستتيح مناقشات الموضوع المقترح في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة فرصة، لا للتمتع في العمل المنجز حتى اليوم في إطار الولاية المشار إليها أعلاه فحسب، بل لتقديم مزيد من التوجيه بشأن العمل المستقبلي الذي سيضطلع به الموئل في هذا المجال.

ثالثاً - التحضر بوصفه قوة إيجابية لتحقيق التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية

١٥ - شهد العالم تحضراً متسارعاً. واليوم يصنف أكثر من نصف سكان العالم كحضرين. وستشهد العقود القادمة مستوى أعلى من النمو الحضري. وسيلمس هذا التوسع الحضري السريع في آسيا وأفريقيا على نحو خاص. وبحلول عام ٢٠٥٠، يتوقع أن يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية وأن يعملوا فيها. وتضم شريحة الشباب قسماً متزايداً من سكان المدن، لا سيما في العالم النامي. ومن المتوقع أن تصل نسبة السكان الحضريين ممن تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، تشهد الكثير من المدن، لا سيما المدن الواقعة في البلدان النامية، تزايداً سريعاً في عدد السكان المهرمين. وسيطرح هذا الأمر تحديات خطيرة إذا ما أضيف إلى حقيقة أن النساء تُعمرن أكثر من الرجال. فبحسب تقرير موئل الأمم المتحدة عن حالة النساء في المدن للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ستتكون مدن المستقبل من عدد أكبر من الأسر المعيشية التي ترأسها النساء.

١٦ - ويأتي التحضر بمنافع اقتصادية واجتماعية وسياسية للسكان الحضريين والريفيين على السواء. فالمناطق المتحضرة تشكل بيئة حافزة للتواصل والابتكار والاستثمار والنشاط الاقتصادي، وتجتذب الاستثمارات وتولد الثروات، كما تعزز التنمية الاجتماعية وتسخر الموارد البشرية والتقنية، لينتج عن ذلك مكاسب لا سابق لها في الإنتاجية والتنافسية.

١٧ - وتساهم المدن مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان. فاليوم يتأثر أكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم من المدن^(١). وتستأثر المدن في البلدان المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل بنسبة ٨٥ في المائة و٧٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وفي البلدان النامية، زادت المدن من أهميتها الاقتصادية. فالكثير من المدن في البلدان النامية تولد حصة كبيرة على نحو غير متكافئ من الدخل الوطني. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الحصة الحضرية من الناتج المحلي الإجمالي للهند من ٣٧ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومدينة مكسيكو سيتي التي تضم ٢٤ في المائة من مجموع سكان المكسيك تولد ٢٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وشنغهاي التي تضم ١,٩ في المائة فقط من سكان الصين تولد ما يزيد عن ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وجوهانسبرغ التي تضم ٦ في المائة من سكان جنوب أفريقيا تستأثر بنسبة ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل المساهمة الأكبر حجماً للمدن في الناتج المحلي الإجمالي لبلدانها إشارة واضحة إلى الأهمية الاقتصادية للمناطق الحضرية^(٢).

١٨ - وباردهار المدن تزدهر المناطق الريفية البعيدة عنها، فالمدن تحسن وصول الريفيين إلى الأسواق وحصولهم على التعليم والرعاية الصحية والمعلومات والتكنولوجيا وغيرها من الخدمات. وتعمل المدن أيضاً كمراكز للتجارة في المنتجات الريفية وكيووبات إلى الأسواق العالمية. ومع تحسن الروابط بين الريف والمدينة، يمكن للعمال الذين يعملون في المناطق الحضرية لكنهم يبقون على منازلهم في المناطق الريفية أن يساهموا على نحو هام في بناء مدن مزدهرة.

١٩ - وتتنامى الاقتصادات الحضرية بالاستفادة من المنافع التجمعية. ويتيح قرب المسافات استخداماً أكثر كفاءة للموارد والخدمات وتبادل المعارف والأفكار، كما يزيد أيضاً من الإنتاجية، ويشجع الابتكار ويحفز التنمية. بيد أن المدن لا تنتج مخرجات اقتصادية واجتماعية إيجابية بصورة عفوية من خلال التحضر. فلا بد من التخطيط والحوكمة السليمين لمساعدة المدن على تسخير إمكاناتها وتفادي النتائج الخارجية السلبية للنمو، ومن ذلك الاختناق والتلوث والعنف والإجرام.

٢٠ - وتعد المدن أمكنة يبين فيها الشباب والنساء والفقراء مقدراتهم على قيادة تنميتهم بأنفسهم. وما إعادة تنشيط المدن إلا عملية بحث عما يمكن تنفيذه ميدانياً وتيسير تبادل هذه الممارسات والارتقاء بها. وتحقيقاً لهذا الهدف، لا بد لأصحاب المصلحة من إقامة شراكات مع الشبكات المنظمة للنساء والشباب في الشرائح الشعبية.

رابعاً - دور المدن في إيجاد فرص اقتصادية أحسن للجميع

٢١ - تتجلى الحيوية المرافقة للمدن الحديثة على الدوام في تزايد مخزون الأصول والمرافق، ومن خلال العمليات الوظيفية الجارية على صعيد الإنتاج والاستهلاك. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الكثير من المناطق الحضرية في كيفية ترجمة هذه المخزونات والتدفقات من الأصول المادية وغير الملموسة إلى دخل متزايد ورفاه

(١) المنتدى الحضري العالمي السادس، مذكرة مفاهيمية عن المستقبل الحضري (٢٠١٢). متاح في الموقع الشبكي:

http://www.unhabitat.org/downloads/docs/11037_1_594393.pdf

(٢) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة مدن العالم ٢٠١٠-٢٠١١ - مدن للجميع: سد الفجوة الحضرية (لندن، ٢٠١٠).

أفضل للسكان الذين يعيشون في تلك المناطق. وقد تكون المدن ثرية لكن الكثير من سكانها قد يجرمون من منافع هذا الثراء.

٢٢ - ومن البديهي أن الوظائف وسبل العيش والفرص تشكل جميعها مجموعة حاسمة من العناصر التي تترجم النمو الاقتصادي الحضري إلى دخل متزايد ورفاه أفضل. ويتطلب ذلك زيادة قدرة الاستيعاب في سوق العمالة، بالإضافة إلى تعزيز القدرات وزيادة الأصول (الموارد المادية والاجتماعية على السواء) والأنشطة التي تتيح فرصاً لكسب العيش.

٢٣ - ويُعد التطبيق الصارم للبعد الجنساني عاملاً حاسماً في معالجة مسألة تحسين وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية. لكن الطريقة الأكثر فعالية من السعي إلى إجراء تحسينات كمية للسلع والخدمات الحضرية هي إزالة العوائق الهيكلية والتنظيمية وتعزيز التدابير الرامية إلى تمكين المرأة. ويتطلب ذلك التغلب على التحديات القائمة المتعلقة بالوصول إلى فرص العمل اللائق والتعليم واكتساب المهارات؛ والتصدي لتحدي العمالة غير المأجورة؛ والعوائق التي تحول دون اقتناء الأراضي وبناء مأوى لائق؛ والعثرات التي تحول دون الوصول إلى الخدمات والبنى التحتية الأساسية؛ واقتناء الأصول المادية والمالية؛ وكفالة الحصول على الحماية الاجتماعية والسلامة والأمن؛ والمشاركة الفعلية في الحوكمة الحضرية. ولا يتمثل البعد الجنساني للفرص الاقتصادية الحضرية في الوصول إليها والتمكين من التغلب على مواطن الضعف وتعزيز الدينامية فحسب، بل في كفالة الحماية الاجتماعية للجميع.

ألف - تحدي البطالة الحضرية مع الإشارة بصورة خاصة إلى الشباب والنساء

٢٤ - مع تنامي عدد السكان الحضريين، يتوقع أن تواكب الاقتصادات الحضرية الزيادة في الطلب على الوظائف وسبل العيش. بيد أن نسبة متزايدة من الشباب والنساء غير القادرين على الحصول على عمل لائق يضطرون إلى قبول عمل منخفض الدخل وغير ثابت و/أو غير رسمي. وبالتالي فإن إيجاد فرص العمل والمعيشة للجميع، بما في ذلك المشردون الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والأقليات الأثنية، والمهاجرون والمجموعات الرحالة، والنساء والشباب من ذوي الإعاقة، والكهول، والأسر المعيشية التي تترأسها النساء، يشكل عاملاً مركزياً للحد من الفقر والارتقاء بمستويات المعيشة. ولا تزال البطالة تشكل تحدياً خطيراً وتطال النساء والشباب على نحو غير متناسب، لكن هذه المجموعات تتمتع بإمكانات هائلة تمكنها من قيادة عملية الابتكار والتنمية إذا تلقت الدعم المناسب وحينما تتلقى هذا الدعم.

٢٥ - إن شباب وشابات هذا العصر هم أفضل الشباب والشابات تعليماً في التاريخ. وإذا ما انتقلوا إلى مرحلة البلوغ في بيئة تضمن فرص عمل وفرصاً اقتصادية مأمونة ومتساوية، خاصة من خلال تنمية القدرة على مباشرة الأعمال الحرة، فإنهم قد يصبحون قوة رئيسية لتعزيز التنمية.

٢٦ - ويمكن للانتاج السكاني في أعداد الشباب أن يصبح مكسباً للبلدان التي تشهده. وقد كان بالفعل مكسباً أثمر عن النجاح الاقتصادي الذي حققه النمور الآسيويون في الثمانينات، وأفريقيا التي تُعد أكثر القارات شباباً نظراً لأن أعمار ٧٠ في المائة من سكانها تقل عن ٣٠ عاماً، تمتلك ثروة قوامها رأس المال البشري من الشباب. فبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية يمكن لخفض نسبة البطالة بين صفوف الشباب في العالم أن تضيف مبلغاً يتراوح من ٢,٢ إلى ٣,٥ تريليون دولار، أو ما يعادل ٤,٤ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

٢٧ - ويمر الشباب بالمرحلة الأكثر إنتاجية من حياتهم، ويمكنهم تعبئة ما يسمى "بالميزة الحضرية" وهو مفهوم يشير إلى وفرة السلع والخدمات، ومنها مرافق الصحة والترفيه والتعليم والفرص السانحة في المدن. بيد أن معظم المدن تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في عدم قدرتها على الاستفادة من معارف وخبرات الشباب والنساء أو توليد فرص العمل والمعيشة الملائمة لهم. فالكثير من المدن التي شهدت نمواً اقتصادياً في الماضي لم تتمكن من تهيئة فرص العمل والمعيشة الملائمة لتواكب نمو أعداد سكانها. وخلال السنوات الخمس عشرة القادمة، ستنضم ٦٠٠ مليون نسمة إضافية إلى سوق العمل العالمية، وسيكون معظمهم من شباب المدن الواقعة في البلدان النامية^(٣). وستنافس هؤلاء القادمون الجدد إلى سوق العمل مع العاطلين عن العمل البالغ عددهم ١٨٤ مليون نسمة والفقراء من العمال البالغ عددهم ٥٥٠ مليون نسمة.

٢٨ - ووفقاً لتقرير الأمين العام عن تعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ (A/64/665)، بلغ عدد العمال الذين يكسبون أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم (الفقراء من العمال) ٦٣٣ مليون عامل في عام ٢٠٠٨. وألقت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ بعدد إضافي من العمال في دوامة الفقر بلغ عددهم ٢١٥ مليون عامل، ودفعت بنسبة البطالة العالمية إلى ٦,٦ في المائة^(٤). ويُعدّ تزايد البطالة في صفوف الشباب السبب الرئيسي للقلقل الاجتماعية والسياسية التي شهدتها العالم مؤخراً. ففرص وقوع الشباب في البطالة على مستوى العالم أكبر بثلاث مرات من فرص البالغين. واليوم يزيد عدد الشباب الباحثين عن عمل عن ٧٥ مليون نسمة، وتبلغ نسبة بطالة الشباب الحالية في العالم ١٢,٧ في المائة.

٢٩ - وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية أيضاً في تفاقم البطالة في صفوف الشرائح الضعيفة وشرائح العمال من الفقراء. وتشير البيانات المصنفة إلى أن ما يزيد عن ٥٠ في المائة من النساء العاملات في العالم تمارسن أعمالاً غير ثابتة. ويشير تحليل أجرته منظمة العمل الدولية في ٢٧ بلداً إلى أن نسب العاملات الفقيرات تزيد عن نسب الذكور في ٢٢ بلداً. وهناك تركّز واضح للنساء في قطاعات تتسم عموماً بقلّة دخلها وبطول ساعات العمل فيها وبترتيبات عمل غير نظامية^(٥). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بطالة الشباب بين صفوف النساء أعلى منها بين صفوف الرجال. ففي جنوب أفريقيا مثلاً تبلغ نسبة الشابات العاطلات عن العمل ٥٤,٦ في المائة، يقابلها ٤٧,٢ في المائة من الشبان. وفي اليونان تبلغ نسبة الشابات العاطلات عن العمل ٤٠,٦ في المائة، يقابلها ٢٦,٧ في المائة من الشبان.

٣٠ - وكنتيجة لارتفاع البطالة يضطر الشبان والشابات الحضريون إلى كسب العيش في القطاع غير الرسمي ذي الإنتاجية المنخفضة. فحتى في أوروبا يعول ١٧ في المائة من العمال الشباب على الاقتصاد غير الرسمي^(٦). ويُعدّ الاقتصاد غير الرسمي مصدر عمل لأغلبية الفقراء الحضريين في البلدان النامية، لا سيما النساء، ويستأثر بحصة كبيرة من الاقتصادات الوطنية في تلك البلدان. وعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمي

(٣) World Development Report (2013). Jobs, World Bank, Washington D. C

(٤) International Labour Office, Global Employment Trends, (Geneva, International Labour Organization (ILO), 2010).

(٥) International Labour Office, "Making the crisis recovery work for women" (Geneva, 2011)

(٦) ILO, "Global employment outlook" (Geneva, 2012)

يحظى باعتراف واسع النطاق كجزء دائم وهام من الاقتصادات الوطنية، لم تنجح سوى بضعة بلدان هي كولومبيا والمكسيك وجنوب أفريقيا وتايلند، في صياغة أنظمة ملائمة لتحسين إنتاجية هذا القطاع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في الكثير من مدن البلدان النامية، ينمو الاقتصاد غير الرسمي بسرعة أكبر من الاقتصادي الرسمي، وينتج عن ذلك انقسامات جنسانية في شروط العمل وظروف عمل سيئة بالنسبة للمرأة. وفي خضم البيئة الاقتصادية العالمية السريعة التغير، لا بد من الاعتراف بالمساهمة الهامة للنساء من خلال ما تقمن به من عمل غير مأجور في المدن والمجتمعات المحلية. إذ أن تلك النساء ومساهمتهن لا تسترعي الانتباه في غالب الأحيان. والواقع أن تحديد مناطق النمو الحضري واستخدام الأراضي، والافتقار إلى تعاريف ومقاييس ملائمة لتقدير وتقييم ما تقوم به النساء من عمل وللغنف ضد النساء، جميعها عوامل تؤثر سلباً على رفاههن في المدن^(٧).

باء - كيف يمكن للمدن أن توفر فرص العمل والفرص الاقتصادية للجميع

٣١ - لا بد من الإشارة في البداية إلى أن النمو الاقتصادي المتواصل يُعد شرطاً لازماً لكنه غير كاف لإيجاد فرص العمل والمعيشة. وحيث أن القطاع الخاص يستأثر بما يزيد عن ٩٠ في المائة من جميع الوظائف في البلدان النامية، ينبغي للحكومات أن تضع سياسات تدعم النمو القوي الذي يقوده القطاع الخاص. وينبغي استكمال هذه الجهود بسياسات وبرامج موجهة إلى الفقراء والشباب والنساء. ويجب على المدن أن تقوم أيضاً بتنفيذ سياسات وبرامج تدعم تطور قوتها العاملة وتوفر حوافز للقطاع الخاص كي ينشئ أعمالاً جديدة ويوسع نطاق الأعمال القائمة، ويقوم بتدريب العمال وتوظيفهم. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز استراتيجيات التمكين الاقتصادي للنساء من خلال تحسين التخطيط الحضري والحوكمة والخدمات الأساسية التي تعتبر شرطاً رئيسياً مسبقاً لتحقيق الازدهار الحضري العادل.

٣٢ - ويؤدي تكريس عدم المساواة في الفرص إلى حرمان الشباب والنساء والمجموعات الضعيفة من حقها في المدينة. وتبدأ عدم المساواة في الفرص خلال فترة الطفولة وتستمر خلال فترة الشباب والبلوغ. فلا بد من الاعتراف بأن ظروف الفرد التي تسبق توظيفه، أي حصوله أو عدم حصوله على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، تحدد بصورة كبيرة فرص عثوره على العمل أو غير ذلك من الفرص المولدة للدخل. فالتعليم هو العامل الأساسي للمساواة في الفرص.

٣٣ - ويكتسي الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستثمارات في رأس المال البشري أهمية حاسمة. ولا بد للمدن من أن تهتم بتعليم قوتها العاملة وتزويدها بالمهارات، وهو أمر يُعد عاملاً حاسماً في توليد فرص العمل الكريمة. وتبين التجارب في البلدان الصناعية والنامية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية والحالية أن المدن التي استثمرت على نحو ملائم في التعليم الابتدائي والثانوي، على الرغم من العوائق المالية، قد استعادت عافيتها بسرعة أكبر. ويعني تحسين المهارات الربط بين التعليم والتدريب التقني والوظيفي، ويشمل ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالأفراد الذين يتمتعون بمهارات أفضل يتميزون أيضاً بإنتاجية أفضل وتتاح لهم فرص كسب مرتبات أعلى وتحسين ظروف معيشتهم. والشركات التي تستخدم عمال أكثر إنتاجاً تحصل

Jacqueline Leavitt and Regina K. Pritchett, "Women, cities and economic empowerment", proceedings of (٧) the experts group meeting on women's economic empowerment in cities, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, June 2012.

على أرباح أكبر من استثماراتها، ويمكن استخدام جزء من هذه الأرباح لدفع مرتبات أعلى لعمالها و/أو لإعادة استثمارها وإيجاد فرص عمل إضافية.

٣٤ - وتعمل نسبة كبيرة من الفقراء الحضريين لدى البلدان النامية في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، يعمل أكثر من ٥٠ في المائة من القوة العاملة الحضرية في مدينة هانوي على نحو غير رسمي. وفي مدن غرب أفريقيا، ترتفع هذه النسبة إلى ٧٦ في المائة في مدينة نيامي و٨٣ في المائة في مدينة لومي. وفي جميع المدن يزيد عدد النساء العاملات في القطاع الحضري غير الرسمي عن عدد الرجال العاملين فيه. ففي مدينة أبيدجان مثلاً، تعمل ٩ نساء من أصل ١٠ من القوة العاملة في أعمال غير رسمية، يقابلها ٧ رجال من أصل ١٠^(٨). وينبغي للسياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الاقتصادية الحضرية أن تأخذ في الاعتبار المساهمة الهامة للقطاع غير الرسمي في توليد فرص العمل والدخل على الصعيد الوطني. فالقطاع غير الرسمي ليس بقطاع متخلف أو هامشي، بل إن إنتاجيته تشكل جزءاً رئيسياً من الإنتاجية الحضرية الكلية. وبالتالي ينبغي للسلطات الحضرية أن توفر الدعم للقطاع غير الرسمي بدلاً من قمعه.

٣٥ - وتتجلى أكثر المساهمات الاقتصادية والاجتماعية الهامة للنساء في الاشتغال العام للمدن من خلال الأنشطة المنزلية غير المأجورة التي تتركز على الرعاية والتي لا تلقى أي اهتمام يذكر من صانعي السياسات. ففي المكسيك مثلاً تكرس الموظفات ٣٣ ساعة إضافية إسبوعياً للأعمال المنزلية وتربية الأطفال، يقابلها ٦ ساعات فقط للرجال^(٩). وتلقي هذه الأنشطة المنزلية بعبء إضافي على كاهل النساء وتقلل من قدرتهن على التركيز على تمكينهن وعلى رفاههن الاقتصادي، كما تحد من تنمية قدرات الأجيال الأكثر شباباً من النساء اللاتي تمارسن تلك الأنشطة. ولا بد لصانعي السياسات الحضرية من الاعتراف بهذا العمل ومنحه قيمة اقتصادية من خلال آليات مثلها استطلاعات استخدام الوقت وعمليات المراجعة الجنسانية ومخططات المعاشات التقاعدية والتحويلات النقدية الاجتماعية. ويمكن تركيز الانتباه بصورة مباشرة على أعباء رعاية الأطفال وغيرها من أعمال الرعاية غير المأجورة التي تؤديها النساء عادة من خلال خيارات الرعاية التي تعتمد على المجتمع المحلي وتوفير حضانات الأطفال وبيوت الرعاية في أمكنة العمل وتخصيص مرافق خاصة و/أو عامة لهذا الغرض.

٣٦ - ولا بد من إيجاد آليات لدعم الشركات الصغيرة وأصحاب الأعمال الفردية، بما في ذلك زيادة فرص التدريب. وسعيًا لزيادة تنوع الأنشطة التنافسية غير الرسمية، يمكن تيسير الحصول على القروض بشروط ميسرة، وتقديم المساعدة لتعزيز الشروط الصحية وشروط السلامة في العمل، وخفض و/أو إلغاء تكاليف المعاملات الرسمية لتسجيل الأعمال.

٣٧ - ولا بد للمدن من تحديد سماتها المميزة التي تساعد على توليد فرص عمل منتجة وتنمية دخل قاطنيها، والاستفادة من هذه السمات. ويتطلب ذلك فهم الاقتصادات المحلية، بما في ذلك مواطن قوتها

J. Herrera and others, *Informal Sector and Informal Employment: Overview of Data for 11 Cities in 10 Developing Countries*, working paper No. 9 (Cambridge, Massachusetts, Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO), 2012).

Joke Swiebel, "Unpaid work and policy-making: towards a broader perspective of work and employment", (٩) Department of Economic and Social Affairs, discussion paper No 4, 1999 available at <http://www.un.org/esa/desa/papers/1999/esa99dp4.pdf>

وضعفها، وما تتيحه من فرص، وما تواجهه من تهديدات، وذلك من خلال الجهود التشاركية التي تبذلها الحكومات المحلية والفعاليات الخاصة وغير التابعة للدولة. وبالإضافة إلى موقع المدن وميزاتها الطبيعية، ينبغي لها أن تسخر اقتصادات التجمعات العمرانية، وأن تستخدم سياسات مختلطة لاستخدام الأراضي وحوافز واستثمارات استراتيجية عامة تعزز من الكثافة والتواصل والتوازن الموضوعي للفرص الاقتصادية والخدمات الحضرية.

٣٨ - واليوم يرى الكثيرون في التنمية الاقتصادية المحلية استراتيجية فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية الشاملين. فهي عملية تنمية تشاركية تُقاد محلياً وترمي إلى تشجيع القطاع العام وفعاليات المجتمع المدني والنساء ومنظمات الشباب وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص إلى العمل في إطار شراكة لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المحلية آخذين في الاعتبار مواطن القوة والضعف في المناطق أو المحليات. واليوم يسود اعتراف واسع النطاق باستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية التي تعزز الصلات بين النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، باعتبارها أدوات كبيرة الفعالية. وتساهم مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية في تحسين الحوكمة المحلية من خلال تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وإقامة شراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة وتوطيد العلاقات بين مختلف مستويات الحكومة.

٣٩ - وبالتالي فإن ما سبق ليس إلا تأكيداً على أن تعزيز النمو الاقتصادي باستخدام الموارد الداخلية (أي النمو الاقتصادي المتولد في محلية أو منطقة أو بلد كنتيجة مباشرة للعمليات الداخلية) يعدّ عاملاً رئيسياً لتوسيع إنتاج السلع والخدمات، وتعميق النفوذ إلى الأسواق وتوسيع نطاق الدخل ومضاعفات العمالة، وإيجاد حالة استدامة في الوقت نفسه. وبالتالي فإن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وحوافزها التي تتركز على القطاعات غير التجارية والأصول المحلية والمضاعفات المحلية وقدرات الإنفاق تكتسي قدراً من الأهمية. والتركيز القوي على المستوى المحلي المترافق بالقدرة على استغلال الأسواق العالمية يشكل بدوره عاملاً هاماً لتكوين اقتصاد متين.

٤٠ - وتزيد اللوائح المغالية أو غير المناسبة من تكاليف الدخول إلى عالم الأعمال والتكاليف التشغيلية، وتُفاقم انقسام الاقتصاد إلى قطاعات رسمية وغير رسمية. ويمكن للبيئة التنظيمية المواتية المصحوبة بنظام حوافز ملائم أن تساهم على نحو فعال في خفض تكلفة إنشاء الأعمال والاضطلاع بها، وتزيد من المنافع المتأتية عن إضفاء طابع رسمي عليها. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي للحكومات أن تقوم بتبسيط إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص، وأن تطبق سياسات ضريبية وتجارية عادلة.

٤١ - ويعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالاً هاماً آخر يتطلب التعزيز، حيث أنه سيوسع نطاق الفرص الاقتصادية من خلال توفيره لفرص العمل. ويبين النمو في التطبيقات التي تستخدم الهواتف المحمولة، وما لها من أثر، وجود قدرات كامنة ضخمة لم تستغل بعد. والشباب الذين يشكلون أكبر مجموعة ديموغرافية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذين يضطرون إلى الاختيار بين أنشطة الرعاية المنزلية والعمل المأجور أو الذين يعانون من قلة الفرص في السوق المحلية، سيحققون مكاسب كبيرة جراء تحسين فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شرط أن يتوافر لهم الدعم من خلال السياسات والمؤسسات الملائمة.

٤٢ - ويُعد قطاع الإسكان محركاً للتنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية. فتشديد المنازل الجديدة وتحسين المنازل القائمة والاستثمار في المباني الخضراء سيخلق عدداً كبيراً من فرص العمل، لا سيما بالنسبة للشباب.

ويولد قطاع الإسكان أيضاً طلباً كبيراً على المدخلات والمواد، ويساهم بالتالي مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني والمحلي على السواء.

٤٣ - وتستأثر أعمال تشييد المساكن المباشرة بنسبة تتراوح من ٧ إلى ١٠ في المائة من القوة العاملة في الاقتصادات النامية^(١٠). بيد أن المشاركة الكلية للقوة العاملة، بما في ذلك الصناعات الإسكانية، تزيد عن ذلك بكثير. فتشييد المساكن الزهيدة التكلفة يستخدم أعداداً كبيرة من الشباب غير المهرة ويوفر فرصاً للنساء لكي تنشئن أعمالاً ضيقة النطاق. ويوفر الإنتاج المحلي لمواد البناء وصيانة المساكن وإصلاحها عدداً كبيراً من الوظائف وغير ذلك من فرص توليد الدخل في المناطق الحضرية.

٤٤ - وإذا ما توافر مخزون أكبر من المساكن في المدن، فإن ذلك سيزيد بصورة مباشرة من الوعاء الضريبي للممتلكات، وإذا ما تمت جباية هذه الضرائب على نحو فعال، فإنها قد تزيد من إيرادات السلطات المحلية. ويمكن استخدام الإيرادات البلدية المحسنة لتوفير بنى تحتية وخدمات أفضل في المدن والبلدات. وعلاوة على ذلك يمكن للأنشطة الاقتصادية الناجمة عن الصلات السابقة واللاحقة بتشييد المساكن وتحسينها أن تساهم أيضاً في إيرادات السلطات المحلية من خلال أشكال مختلفة من الضرائب والرسوم.

٤٥ - كذلك فإن اختيار مواقع أفضل للمساكن وتحسين خدماتها ونوعيتها سيولد آثاراً إيجابية، لا سيما بالنسبة للنساء. وقد يساهم ذلك في خفض الوقت والطاقة اللازمين لأداء الأنشطة المنزلية اليومية ليتسنى للنساء المشاركة في الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل. وسيساهم ذلك، علاوة على توفير وصول أفضل إلى المياه والمرافق الصحية، في تحسين الصحة وسيخفض من الأعباء الإنجابية وأعباء العمل والوقت الملقاة على عاتق النساء.

٤٦ - وتُعد الأعمال التي تتخذ من المنازل مقراً لها، ومنها تجارة التجزئة الضيقة النطاق وإنتاج الأغذية والخدمات من قبيل الخياطة والإصلاحات، مكوناً هاماً من مكونات التنمية الاقتصادية المحلية. ومن خلال التخطيط لاستخدام الأراضي على نحو مختلط ووضع التصاميم الحضرية الملائمة واللوائح المحلية، يمكن للسلطات المحلية أن توفر بيئة سياساتية مؤاتية للأنشطة الإنتاجية من المنازل. فعلى سبيل المثال تتخذ نسبة ٧٧ في المائة من الشركات في بوتسوانا وزمبابوي مقراً لها في المنازل. وفي فنزويلا يعمل ٤٥ في المائة من المشتغلين في صناعة الملابس من منازلهم. وفي دار السلام بتنزانيا، تستخدم نسبة ٦٤ في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها النساء منازلها للقيام بأنشطة اقتصادية.

٤٧ - وحيث أن الموارد العامة محدودة في الكثير من المدن، فإن من المهم التشجيع على إدماج وتفعيل دور النساء والشباب من الطبقات الشعبية في التخطيط لتنميتهم من خلال تشجيع العمل الإنمائي الذي تقوده المجتمعات المحلية وما يتصل به من منظمات وتحالفات وشبكات.

٤٨ - وتشكل البنى التحتية عاملاً هاماً آخر يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية. وتساهم الاستثمارات في البنى التحتية ومصادر الطاقة المتجددة في إيجاد فرص العمل وتوفير الفرص الاقتصادية. وتشير منظمة العمل الدولية إلى

Anna Kajumulo Tibaijuka, *Building Prosperity: Housing and Economic Development* (London and (١٠) Sterling, Virginia, Earthscan, 2009).

أن إنفاق بليون دولار على مشاريع البنى التحتية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة يساهم في إيجاد ٢٨ ٠٠٠ فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة بنسبة متساوية تقريباً. كذلك فإن للإنفاق على البنى التحتية في البلدان النامية أثر أعظم فيما يتعلق بتوليد فرص العمل. فعلى سبيل المثال يمكن لكل بليون دولار تنفق على البنى التحتية في أمريكا اللاتينية أن تخلق ٢٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل مباشرة^(١١). وسيؤدي تحسين البنى التحتية إلى توفير وقت ثمين للجميع، إذ يعزز الإدماج الاجتماعي من خلال تيسير حركة القائمين على رعاية الأطفال والكهول والأشخاص ذوي الإعاقة، كما يحسن أيضاً السلامة الحضرية ومرافق الترفيه والتسلية للجميع.

٤٩ - ويوفر تحسين الحصول على مياه الشرب وقتاً ثميناً يمكن استخدامه للقيام بأنشطة إنتاجية، مما سيخفف العبء على النساء والفتيات ويحسن صحة السكان بأكملهم. وتعد المياه أحد الأصول المنتجة من الناحية الاقتصادية، مما يفسر أهمية الاستثمار على نحو ملائم في البنى التحتية للمياه. ويُقدر الوقت الذي يمكن توفيره على مستوى العالم من خلال تحقيق الغاية رقم ٧ جيم، من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والإصحاح بمقدار ٤ بلايين يوم عمل في السنة^(١٢). وبالتالي فإن تحسين سبل الحصول على المياه سيققل من ضيق الوقت الذي تعاني منه النساء في الكثير من البلدان النامية، وسيزيد من مشاركتهن في سوق العمل.

٥٠ - وعلى الرغم من أن القطاع الخاص يخلق معظم فرص العمل في اقتصادات السوق، فإن على الحكومات أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً على صعيد إيجاد فرص العمل في أوقات الأزمات الاقتصادية، حيث أن قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل تنخفض انخفاضاً حاداً خلال الأزمات^(١٣). ويمكن للدولة أن تخلق فرص العمل المباشرة في أوقات الأزمات بطريقتين، إما من خلال برامج المشاريع العامة الطارئة أو من خلال برامج ضمان الوظائف. وينبغي للحكومات أيضاً أن تضع أسس الحماية الاجتماعية بغية دعم الشرائح الضعيفة والفقيرة، لا سيما في أوقات العسر الاقتصادي. وبدون شبكات الأمان والدعم الموجه، سيكون من السهل خسارة جميع المكاسب التي عملت جاهدة للحصول عليها. وللسياسات الاجتماعية الجيدة التصميم والابتكارات التي تيسر حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية، مثل الخدمات الصحية، أثر إيجابي مباشر على القدرة الإنتاجية والإنجابية للمجتمع.

٥١ - ولا بد من التشديد هنا على أن الحوكمة الحضرية الرشيدة تشكل عاملاً أساسياً لإنشاء مدن مستدامة وعادلة وكفؤة وشفافة ومسؤولة وآمنة. فالمدن الحسنة الإدارة تخلق فرصاً اقتصادية عادلة للجميع، لا سيما للشباب والنساء وذوي الإعاقة والأقليات والمجموعات المهمشة. ولا بد من التشجيع على مشاركة الشباب، وبخاصة النساء، في عملية صنع القرار على جميع المستويات كإقرار بأهمية دور النساء في تحقيق تغييرات إيجابية في المجتمع. وينبغي للمدن أيضاً أن تأخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة للنساء والكهول وذوي الإعاقة والجماعات المحرومة عند تصميم وتنفيذ المخططات والتشريعات والمخصصات الميزانية.

(١١) LO, "Investments in infrastructure: an effective tool to create decent jobs", Global jobs pact policy brief (١١) .No. 1 (Geneva, 2010)

(١٢) Andrew Scott and Prachi Seth, "Infrastructure services post-2015" (London, Overseas Development Institute, 2012)

(١٣) (Employment) Maikel Lieuw-Kie-Song and Kate Philip, *Mitigating a Job Crisis: Innovations in Public Employment Programmes*, report No. 6 (Geneva, ILO, 2010)

خامساً - اقتصاد الشكل الحضري

٥٢ - يُعد التخطيط الحضري الرشيد عاملاً أساسياً لتكوين مدن ومناطق مدنية كفؤة وعملية وعادلة ومستدامة. ويشير مصطلح الشكل الحضري إلى التشكيل المكاني للمدينة أو لمنطقة مدنية، أي الأنماط والسمات المكانية وصفات البنية الحضرية. ويرتبط الشكل الحضري ارتباطاً وثيقاً بديناميكيات النشاط الاقتصادي في مدينة ما. ويمكن أن تساهم بعض أنواع الشكل الحضري في تحسين كفاءة الأنشطة الاقتصادية، ومن بينها الكثافة العالية، والتواصل الجيد، والاستخدام المختلط للأراضي^(١٤).

٥٣ - وتشمل المكونات الرئيسية للشكل الحضري الرشيد الكثافة، والاستخدام المختلط للأراضي، والترابط بين وسائل النقل، والتخطيط لتنمية الأراضي الخواء، وإقامة الأماكن العامة. ويرد فيما يلي تعريف لكل منها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المكونات مترابطة فيما بينها، فعلى سبيل المثال لا يمكن للكثافة أن تعود بالفائدة إلا إذا استُكملت بالترابط بين وسائل النقل وإقامة الأماكن العامة.

٥٤ - زيادة الكثافة السكانية لتبلغ مستويات مستدامة: إن زيادة كثافة شغل الأراضي والأنشطة سيؤدي إلى كثافات سكانية مستدامة تحد من الامتداد العمراني غير المنظم واستنزاف الموارد المحدودة أو تخفضهما. أما تقريب المسافات فيسهل بدوره الإمداد بالسلع والخدمات وتوزيعها. ويمكن للتصميم الكفوء المترافق بتشريعات وسياسات ملائمة للأراضي أن يقلل من تكاليف البنى التحتية. وبالإضافة إلى تكثيف الضواحي ومعالجة الامتداد العمراني غير المنظم، يمكن تكثيف استخدام الأراضي من خلال إعادة تطوير المناطق، والتخطيط لمناطق جديدة ذات كثافة أعلى، وتنمية المواقع الملوثة (أي تنظيف وتطوير الأراضي التي كانت تستخدم في السابق لأغراض صناعية أو لأغراض تجارية محددة)، وتحويل استخدام المباني وتشيد المجمعات ذات الاتصال السهل بوسائل النقل.

٥٥ - تشجيع التنوع الاجتماعي والاستخدام المختلط للأراضي: يمكن لتخطيط الأراضي أن يؤدي إلى تكوين مجموعات من الاستخدامات في مواقع ملائمة، وأن يوفر المرونة اللازمة للتكيف مع المتطلبات المتغيرة للسكان. ولا بد للتخطيط الحضري من أن ييسر نشر الأماكن العامة التي تتيح الالتقاء والتفاعل والحوار بين مختلف المجموعات الاجتماعية والإثنية. وعلاوة على ذلك تيسر الهياكل الحضرية المادية الاتصال بين الأنشطة الاقتصادية والمناطق السكنية لتوفر العمل والخدمات على مستوى الأحياء على نحو يؤثر إيجاباً على الإنتاجية والبنى التحتية والعدالة ومستوى المعيشة والبيئة. ويعزز التصميم الحضري الهياكل ويساهم في تمكينها من خلال البنى التحتية والمرافق (التعليم والرعاية الصحية والتجارة والتصنيع والثقافة/الترفيه). وفي حالات إعادة التوطين، ينبغي إعارة اهتمام خاص للصلة بين مساكن المعاد توطينهم وفرص العمل وكسب العيش.

٥٦ - وضع استراتيجيات للتنقل بطرائق متعددة: يمكن للتخطيط الحضري أن يوفر بدائل للاعتماد الحالي الواسع الانتشار على المركبات الخاصة، وأن يعزز استخدام وسائل النقل العام ووسائل النقل بدون محركات واستخدام الأرصفة. وتساهم الاستراتيجية المتكاملة لوسائل النقل الحضري في تعزيز الإنتاجية، كما تقلل من زمن الرحلات. وتترافق نظم النقل المحسنة بمنافع بيئية منها تحسن نوعية الهواء الناجم عن انخفاض غازات

KyeongAe Choe and Brian Roberts, *Competitive Cities in the 21st Century: Cluster-based Local* (١٤)
Economic Development (Philippines, Asian Development Bank, 2011)

العوادم. وتُعد قابلية استخدام وسائط النقل من جميع المستخدمين المحتملين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والكهول، عاملاً أساسياً لكفالة المساواة في فرص التنقل.

٥٧ - التخطيط لتنمية الأماكن الخواء والتوسع الموجه: لا بد للتخطيط الحضري من أن يجمع بين تنمية الأماكن الخواء والتوسع الموجه لتحقيق الكثافة الملائمة وتوفير الأراضي الحضرية بأثمان معقولة. ويمكن لتنمية الأماكن الخواء أن تعيد إحياء المناطق المهذورة في مدينة ما. وفي البلدان النامية التي تشهد تحضراً متسارعاً، لا بد من تنمية المناطق الجديدة لما فيه منفعة القادمين الجدد ولتفادي أي توسع إضافي للأحياء العشوائية. ويمكن للأنماط المكانية المخططة بصورة سليمة أن تقلل من الضغط على الأراضي، وأن تتيح المجال لتقدم الخدمات الحضرية، وأن تخفف من العبء الملقى على البنى التحتية القائمة. وعلاوة على ذلك، يمكن للتخطيط التطلعي أن يثبط المضاربة العقارية وأن ييسر الحصول على السكن والخدمات الحضرية بأثمان معقولة.

٥٨ - إيجاد أماكن عامة يطيب فيها العيش وشوارع مليئة بالحياة: ينبغي اعتبار الأماكن العامة مناطق متعددة الوظائف يجري فيها التفاعل الاجتماعي والتبادل الاقتصادي وتحتضن المعيشة الحضرية والتعبير الثقافي لطائفة متنوعة من المواطنين الحضريين، منهم الشباب والنساء. ويعد تنظيم هذه الأماكن العامة جزءاً من عملية التخطيط، والتشجيع على استخدامها جزءاً من عملية التصميم، وذلك في عملية تهدف إلى توطيد حس الهوية والانتماء. وتعد السلامة والأمن بعدين هامين ينبغي أخذهما في الاعتبار عند وضع أي تصميم، بالإضافة إلى البنى التحتية. وثمة حاجة لأن يكفل التخطيط الحضري، من خلال التشاور، أخذ مصالح الاقتصاد غير الرسمي وقضاياها في الاعتبار عند تخطيط الأماكن العامة وتصميمها. ولم يعد من الممكن المضي في تخطيط المدن دون أن تؤخذ في الاعتبار أنشطة القطاع غير الرسمي ومساهماته، أو إيجاد تبرير لعدم أخذها في الاعتبار.

٥٩ - ويرتبط انعدام هذه العناصر، لاسيما الكثافة المرتفعة، بالشكل الحضري غير السليم، وله تبعات سلبية على اشتغال المدينة. فللكثافة الحضرية المنخفضة مساوئ كثيرة تؤثر في التكاليف التي تتكبدها المدن والشركات وقاطنو المدن. ويصبح تشييد البنى التحتية الحضرية وصيانتها وتوفير الخدمات الحضرية، كخدمات الشرطة والبريد والرعاية المنزلية، أعلى تكلفة في المدن الممتدة بصورة غير منظمة. ويؤدي ذلك إلى إلقاء عبء ميزاني إضافي على عاتق الحكومات، وعبء ضربي على كاهل المواطنين لتلبية الطلب على البنى التحتية الجديدة. ويؤدي بُعد المسافات بين المناطق ذات الكثافة المنخفضة إلى زيادة الوقت والطاقة اللازمين لنقل الأشخاص والسلع، ويؤثر ذلك بدوره على أرباح الشركات وميلها إلى إعادة الاستثمار وزيادة فرص العمل. وبالتالي فإن المدن المنخفضة الكثافة تكون أقل جاذبية بالنسبة للشركات والعمال الباحثين عن أسواق وفرص أفضل، ما لم يُعوض هذا النقص بميزات طبيعية أكثر قوة.

٦٠ - وللشكل الحضري غير السليم نتائج اجتماعية سلبية أيضاً. فبالنسبة لفرادى السكان، يعني انخفاض الكثافة الحضرية صرف وقت أطول وتكبد تكاليف أكبر للتنقل، وهي أمور كثيراً ما تؤثر سلباً وعلى نحو غير متكافئ في مجموعات ذوي الإعاقة. ففي مدن مثل سيوداد خواريز في المكسيك وجوهانسبرغ في جنوب أفريقيا، تنفق بعض الأسر الحضرية نسبة قد تصل إلى ٣٠ في المائة من دخلها الشهري للتنقل.

٦١ - ومن جانب آخر، قد تساعد الكثافة المرتفعة على امتصاص النمو السكاني، وتشجع على قيام اقتصادات تكتلية، وتحسن الإنتاجية الحضرية وتحافظ على جودة البيئة الإقليمية. ويمكن للتنمية الحضرية

العالية الكثافة وذات الاستخدام المختلط أن تزيد من التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين السكان على اختلاف مستوى دخلهم. ويتيح تقليص المسافات الناجم عن زيادة الكثافة والاستخدام المختلط اللجوء إلى وسائل النقل البديلة، ومنها استخدام الدراجات، والمساعدة على الارتقاء بالإنتاجية والنمو والمساواة. وقد قامت مدينة فريبورغ الألمانية بتحويل وتطوير أراضي عسكرية إلى قرية إيكولوجية تضم كثافة عالية نسبياً من السكان في الهكتار الواحد وفي أحياء ذات استخدام مختلط، وتوفر فرص عمل في الموقع نفسه يمكن الوصول إليها باستخدام بنى تحتية للمواصلات يغلب فيها استخدام وسائل النقل بدون محرك^(١٥). وعلاوة على ذلك، توفر وسائل نقل عامة مخصصة للنساء فقط قدرأً ضرورياً من السلامة للنساء والفتيات وطلبات المدارس في الكثير من الحالات.

٦٢ - ويمكن تحقيق التكثيف الحضري من خلال إنفاق المال العام بصورة مناسبة، وإيجاد آليات وحوافز تنظيمية. وتشمل هذه التدابير الاستخدام الأكثر كفاءة للأراضي الحضرية، وخفض مساحات الأراضي المفروزة، والتشجيع على تشييد المباني المتعددة الطوابق، وزيادة معدل المساحة الكلية للبناء مقارنة بمساحة القطعة التي بني عليها، وتطبيق الأنظمة الحضرية التي تسمح بإنشاء مشاريع تجارية في المناطق السكنية. فعلى سبيل المثال، تبين استراتيجية تكثيف مدينة كيب تاون لعام ٢٠٠٩ كيف يمكن للمدينة تقسيم الأراضي إلى مساحة أصغر ودمج كتل المباني بهدف زيادة كثافة الأحياء القائمة^(١٦).

٦٣ - وتختلف هذه النهج بين الكثير من المشاريع والمبادرات التي تركز على الأحياء والتي أهملت شكل المدينة ككل، كما هو الحال في بوينس آيرس^(١٦) أو داكار^(١٧). وهناك عدد من الدراسات للاختلافات الحضرية الداخلية ذات الصلة بالإنفاق العام، بيد أن دراسة لبوينس آيرس تبين أن ١١ في المائة من سكانها كانوا يتلقون ٦٨ في المائة من منافع الإنفاق العام في التسعينيات^(١٨)، مما يشير إلى أنه يمكن اعتبار عدم المساواة المكانية منتجاً محلياً إلى حد ما.

٦٤ - بيد أن التنمية المرتفعة الكثافة تثير تحديات ومخاطر عديدة لا بد من معالجتها. ولا بد من أن يكون لدى الحكومة المحلية قدرة وسلطة تنظيمية كافية تمكنها من التحكم في الشكل الحضري وفي جودة المباني. كذلك فإن مستويات الكثافة الحضرية الجديدة قد تستدعي سنّ وإنفاذ قوانين أكثر تعقيداً للملكية والإيجار، تحكم ملكية الأراضي وأماكن البناء. وينبغي للمدن أن تجري تقييماً متأنياً لقدرةها على وضع لوائح عادلة للتأثير على الكثافة الحضرية وتنفيذها على نحو عادل. فعلى سبيل المثال، حاول برنامج متشدد لإعادة هيكلة التوطين في واغادوغو أن يكثف المستوطنات غير النظامية التي تحتل ٧١ في المائة من مساحة أراضي المدينة في مساحة نسبتها ٧ في المائة فقط. وأدى عدم توسيع نطاق البنى التحتية لتوفير الخدمات

(١٥) UN-Habitat, *Urban Patterns for a Green Economy: Leveraging Density* (Nairobi, UN-Habitat, 2012).

(١٦) Adriana Clemente and others, "Arguments regarding inclusion in the city: continuities and ruptures in the production and appropriation of habitat in Latin America: the case of the metropolitan area of Buenos Aires (AMBA) 2002-2012", paper presented at the World Urban Forum, Naples, 2012.

(١٧) Michael Cohen, "Aid, density, and urban form: anticipating Dakar", *Built Environment*, vol. 33, No. 2 (31) (May 2007).

(١٨) Michael Cohen and Dario Debowicz, "Las cinco ciudades de Buenos Aires : pobreza y desigualdad urbana", *Medio Ambiente y Urbanización*, vol.56, pp.3-20 (2001).

للمناطق التي تم تكتيفها حديثاً إلى مضاربات غير مقصودة على الأراضي وإلى عودة ظهور الامتداد العمراني غير المنظم^(١٧).

٦٥ - وتشير المناقشة أعلاه إلى أن الاتجاهات نحو التوسع المكاني القليل الكثافة للمدن والتي لا تستند إلى أي توجيهات، بما فيها الاتجاهات نحو تعدد المراكز في المناطق الحضرية الكبيرة ولا مركزية النشاط الاقتصادي في المدن، قد تقلل من كفاءة المدن من الناحية الاقتصادية ومن ناحية العدالة الاجتماعية.

سادساً - تمويل التنمية الحضرية بواسطة الأراضي

٦٦ - تشكل قلة الموارد المالية المتاحة لدعم ومواصلة عملية التنمية الحضرية السريعة واحدة من التحديات التي تواجهه السلطات الحضرية في البلدان النامية. فالكثير من السلطات الحضرية لا تمتلك الموارد الكافية، وبالتالي لا يمكنها تلبية الطلب المتزايد دوماً على الخدمات الأساسية والبنى التحتية الجديدة، وصيانة البنى التحتية والخدمات القائمة. ولكي يتسنى التصدي لهذا التحدي على نحو فعال، لا بد للسلطات الحضرية من أن تتقصى آليات مبتكرة لتوليد موارد إضافية، وأن تحدد المشاريع الحاذبة للتمويل من القطاع الخاص، وأن تخصص خدمات جمع الإيرادات البلدية وتوفير الخدمات البلدية، وأن تقيم شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٦٧ - وتعد الأراضي الحضرية عاملاً أساسياً للإنتاج ومصدراً لتمويل الفرص الاقتصادية. وتعتبر طرائق التمويل المبتكرة القائمة على الأراضي، ومنها الاحتفاظ بقيمة الأراضي، طرائق فعالة لحشد الإيرادات اللازمة للسلطات المحلية في حال عدم توافر القدر الملائم من مصادر الدخل التقليدية. ويمكن لاستخدام عملية إعادة ترتيب الأراضي على نحو تشاركي وشامل أن يشكل أداة فعالة لحشد الإيرادات وتوزيع الأعباء والمنافع الناجمة عن التوسع الحضري أو إعادة إحياء الحواضر. وعلاوة على ذلك فإن تشجيع الكثافة المرتفعة والاستخدام المختلط للأراضي سيزيد من قيمة الأراضي المملوكة ويعزز الوعي الضريبي للمدينة.

٦٨ - وإذا ما تم تصميم عمليات الاحتفاظ بقيمة الأراضي على نحو ملائم وإرفاقها بأدوات أخرى، فإنها قد تشكل طريقة هامة من طرق التمويل العام، وبذلك يحتفظ القطاع العام بالزيادة في قيم الأراضي الخاصة الناجمة عن الاستثمارات العامة كلياً أو جزئياً لاستخدامها لأغراض عامة. وتعد الزيادات في قيمة الأراضي الخاصة (مكاسب رأس المال) الناجمة عن الاستثمارات العامة بمثابة أرباح غير مكسوبة للملكي الأراضي الخاصة الذين لا يتحملون أي تكاليف جراء ذلك. ويمكن الحصول على هذه الأرباح غير المكسوبة بصورة غير مباشرة من خلال الضرائب العقارية، ورسوم الأثر، أو أي أشكال أخرى من الضرائب، كما يمكن الحصول عليها مباشرة بتحويلها إلى منافع مرتبطة بالأراضي، ومنها التحسينات الموضعية والتجارة في حقوق التنمية الحضرية. ويُعد الاحتفاظ بقيمة الأراضي طريقة لتدخل العوامل الخارجية الإيجابية للاستثمارات العامة وإعادة توجيه رأس المال هذا نحو الخدمات والمرافق العامة.

٦٩ - ويرتبط التمويل عن طريق الاحتفاظ بالقيمة بالتحسينات المكلفة لبنى النقل التحتية عموماً. وحيث أن هذه التحسينات تزيد من قيمة الأراضي الخاصة، فإن الاحتفاظ بحصة صغيرة من هذه الزيادة للقيمة يمكن أن تساعد على تمويل مشاريع البنى التحتية الخاصة بالنقل. وعند استخدام أي شكل من أشكال الضرائب على الأراضي أو الملكيات، بما في ذلك الاحتفاظ بالقيمة، سيكون من الضروري عدم معاقبة الاستثمارات الخاصة في الأراضي وتثبيطها، أو تهديد حقوق الملكية للجميع، لا سيما للفقراء من الحضرين

والشباب والنساء. وتُعدّ البنى التحتية للنقل محركات للتنمية، وبالتالي فإنه ينبغي للتنمية أن توفر المعونات لقطاع النقل.

٧٠ - وعندما تستخدم السلطات المحلية الأراضي الحضرية لحشد الإيرادات، سيكون عليها أن تنظر في حقوق المواطنين ومسؤولياتهم. فضمن حقوق الأراضي والملكية للجميع، بما في ذلك المجموعات الضعيفة كالفقراء الحضريين والنساء، وجعل أسواق الأراضي والملكيات أكثر كفاءة وشفافية، من شأنه أن يساهم في إكثار فرص تكوين الثروة وتوفير فرص العمل في المدن.

٧١ - وبالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة للإيرادات، ينبغي للسلطات الحضرية أيضاً أن تضع آليات أكثر كفاءة وفعالية لجمع الإيرادات من المصادر القائمة. ويمكن لتسجيل الأراضي على نحو ملائم وبكلفة منخفضة، واستخدام نظم التسجيل، أن يوفر معلومات حيوية تستخدم لتطبيق نظم التمويل الكفؤة القائمة على الأراضي. وعلى الرغم من أن الضرائب المتصلة بالأراضي هي المصدر الأكثر شيوعاً للإيرادات البلدية، فإن من النادر أن يتم استغلالها. وفي الكثير من الحالات لا تكتثرت السلطات الحضرية بالتكاليف والرسوم المختلفة، ومنها رسوم ترخيص المشاريع التجارية التي تُعدّ مصدراً جيداً للإيرادات. وعلى البلديات أيضاً أن تطبق تكاليفاً ورسومياً تجاري أسعار السوق ويمكن أن تتحملها أغلبية السكان. وبالنظر إلى الزيادة التدرجية لدور السلطات المحلية والقطاع الخاص في تقديم الخدمات، ينبغي للسلطات البلدية أن تُحسن إدارتها وتنظيمها وقدرتها على أن تصبح مستدامة من الناحية المالية. ويتمثل أحد المكونات الأساسية لذلك في كفاءة وجود القدرة اللازمة والإرادة السياسية لوضع اللوائح وإنفاذها. وينبغي للحكومة المركزية أن تمنح السلطات البلدية مزيداً من الاستقلال المالي كي تتمكن من إعادة هيكلة أوعيتها الضريبية وسلطتها القانونية على جمع الإيرادات. وإذا اعتبر الاقتراض أمراً ضرورياً أو عندما يُعتبر كذلك بوصفه مصدراً للإيرادات، لا بد من وضع أحكام محددة تماشي ظروف كل مدينة وتستند إلى أهليتها الائتمانية. وينبغي للسلطات الحضرية أيضاً أن تتقصى سبل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص على نحو يكفل تحديد وتطبيق طرائق لتوفير بنية تحتية وخدمات أفضل.

سابعاً - خاتمة

٧٢ - توجه هذه الورقة الانتباه إلى الحاجة الملحة لبحث الإمكانية الإنتاجية للمدن، لا سيما ما يتعلق بتوليد الفرص الاقتصادية للجميع. وتعيد التأكيد على أن متانة التنمية الاقتصادية في المدن توفر أساساً قوياً للتنمية الحضرية المستدامة، خاصة عندما يكون الازدهار متوازناً وعادلاً. وعلى الرغم من أن الإمكانيات الدينامية للمدن تتوقف على كثير من العوامل، فإن توافرها ليس أمراً عفويًا، بل يحتاج إلى تخطيط وتوجيه وتطوير.

٧٣ - وتدفع الورقة بأن السياسات الحضرية الفعالة لا بد أن تبدأ بتوفير فرص العمل والدخل. فبدون هذه المكونات الأساسية، لا يمكن أن تقوم حياة حضرية. ويتمثل التحدي في كيفية ترجمة هذا الأمر إلى سياسات تحكّم التخطيط الحضري، وتخصيص الاستثمار والائتمان، وتشغيل الاقتصادات المحلية، الرسمية منها وغير الرسمية، وتمويل التنمية الحضرية القائمة على الأراضي، والشكل المكاني الوظيفي للمدن. وتسلط الورقة الضوء على مسائل ومواضيع تتطلب البحث، وتحدد الكثير من الأدوات التي يمكن استخدامها في

التصدي لهذا التحدي، من البنى التحتية إلى السياسات، وفرض الضرائب، ووضع اللوائح، وأدوات التخطيط المحددة، كل ذلك في إطار اقتصادي.

٧٤ - وتشدد الورقة على أن إيلاء انتباه خاص للشباب وللبعد الجنساني عند تناول مسألة الفرص الاقتصادية يتطلب بحثاً جاداً للجوانب التنظيمية للتنمية الحضرية. وبغض النظر عن العوامل الديمغرافية والمعدلات الجنسية، يتطلب الأمر توجيه الانتباه إلى مجموعة من العوامل التي تحد من قدرة هذه المجموعات الاجتماعية على استغلال طاقاتها الكامنة والانتفاع منها. ويشدد أيضاً على الحاجة إلى الاعتراف بمساهمة النساء والشباب، والاستفادة من ممارساتهم واستراتيجياتهم من خلال إقامة الشراكات معهم وتيسير ارتقائهم.

٧٥ - وتتضمن الورقة توقعات بأن تبادل الخبرات الذي سيجري أثناء الحوار سيلقي الضوء على نحو واقعي ومثبت، على التدخلات الاستراتيجية الأساسية التي من شأنها أن تحسن الفرص الاقتصادية للجميع في المواقع الحضرية. فمن خلال التمعن في التجارب الحية، يتوقع أن تبرز الدول الأعضاء والشركاء بعض ما لاقوه من تحديات ونكسات، والعوامل الدافعة التي يمكن تطويرها. وقد يساعد الحوار على إجراء تحديد إضافي لمعالم الدور الذي يمكن لموئل الأمم المتحدة أن يؤديه على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والعالمي لدعم التدخلات الرامية إلى تحسين الفرص الاقتصادية للجميع. ومن المتوقع أيضاً أن يكشف التفاعل مع الشركاء الإنمائيين أثناء الحوار مجالات محتملة يمكن فيها تقديم الدعم في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

٧٦ - وتقر الورقة بأهمية الإنتاجية والمساواة معاً. فالواقع أن من المستحيل الإبقاء على واحدة من دون الأخرى، ولا بد من أن تركز أهدافهما بصورة عاجلة على حاجات أكثر شرائح السكان الحضريين فقراً وضعفاً، وعلى شريحتي الشباب والنساء. ويعني تعزيز النمو المحلي أو الداخلي المصدر أنه على الرغم من أهمية وضع سياسات سليمة على الصعيد المحلي، فإن على الحكومات أن تعي أيضاً الظروف والتهديدات الاقتصادية الوطنية والعالمية، بما في ذلك تغير المناخ والتقلبات المالية.

٧٧ - ومن الناحية التطبيقية، يبين هذا النهج ضرورة أن يركز موئل الأمم المتحدة اهتمامه بصورة متزايدة على أربعة مجالات هي: التنمية الاقتصادية المحلية الداخلية المصدر لإيجاد فرص العمل والفرص الاقتصادية المحلية؛ التمكين الاقتصادي للشباب والنساء؛ الشكل الحضري وأثره على الكفاءة والاستدامة الاقتصاديين؛ التمويل المبتكر القائم على الأراضي والرامي إلى تمويل البنى التحتية والخدمات الحضرية بما يكفل دعم التنمية الاقتصادية. ويمكن للتقدم المحرز على صعيد كل من هذه القضايا أن يعود بآثار إيجابية أيضاً عليها جميعاً، وأن يساعد بذلك في توجيه عمل موئل الأمم المتحدة نحو المجالات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية.

ثامناً - أسئلة للمناقشة

٧٨ - قد يرغب المشاركون في بحث الأسئلة التالية أثناء المناقشة:

(أ) ما هي العوائق الرئيسية التي تحول دون إيجاد فرص العمل والمعيشة للشباب والنساء في المدن؟ وما هي التجارب الناجحة التي يمكن تقاسمها؟

- (ب) ما هي الإجراءات التي يمكن للبلدان التي لا تملك قاعدة تصنيع قوية أن تتخذها، بغية إيجاد فرص عمل ملائمة في القطاعات الأخرى؟ وكيف يمكن للمدن والحكومات أن تطوع التكنولوجيا لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية؟
- (ج) كيف يمكن للمدن تقييم أثر السياسات الاقتصادية على قطاع العمالة وكفالة أن تترجم المكاسب الإنتاجية إلى فرص عمل، لا سيما بالنسبة للشباب والنساء؟
- (د) كيف يمكن للمدن تطويع وتعزيز الوصول إلى الأصول الاقتصادية المادية، كالأراضي والمسكن والبنى التحتية العامة، لا سيما بالنسبة للشباب والنساء؟
- (هـ) كيف للمدن زيادة المشاركة الفعالة للنساء والشباب في عمليات صنع القرار والحوكمة المتعلقة بالميزانيات وحشد الموارد وإيجاد فرص العمل والتخطيط الحضري وعمليات مراجعة السلامة المتصلة بالأهمية الديمغرافية لهاتين المجموعتين؟
- (و) كيف يمكن للمزودين بالخدمات الحضرية الأساسية أن يخلقوا مزيداً من فرص العمل وأن يستجيبوا في الوقت نفسه للحاجة المتزايدة للخدمات والبنى التحتية الحضرية والنمو غير الضار بالبيئة؟
- (ز) كيف يمكن للمدن استخدام التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه لإيجاد فرص عمل خضراء للشباب والنساء؟
- (ح) كيف تؤثر السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي الحضرية والقرارات المتعلقة بالكثافة على الاقتصادات الحضرية وإيجاد الفرص الاقتصادية في المدن؟ وما هي الدروس التي استخلصناها من ذلك؟
- (ط) كيف يمكن للسلطات الحضرية أن تكفل مساهمة السياسات المتعلقة بالتخطيط الحضري وقرارات الاستثمار في البنى التحتية في إيجاد فرص العمل والمعيشة في المدن؟
- (ي) كيف يمكن للمدن أن تُحسن التنقل الحضري، وأن تعزز بالتالي الإنتاجية الاقتصادية والفرص الاقتصادية للجميع؟
- (ك) ما هي أدوات التمويل القائمة على الأراضي والأدوات الضريبية المبتكرة التي يمكن أن تستخدمها السلطات الحضرية في البلدان النامية لتحسين قاعدة إيراداتها؟
- (ل) ما هي التجارب المبتكرة التي يمكنكم تقاسمها فيما يتعلق باستخدام آلية الاحتفاظ بالقيمة كأداة مالية للتنمية الحضرية؟
- (م) استخدم الاحتفاظ بقيمة الأراضي كأداة لحشد موارد مالية إضافية في المدن في البلدان النامية أمر غير شائع، لم لا؟